الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/CLP/L.6/Add.1
3 July 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

مشروع تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة عن دورته الثالثة

المعقودة بقصر الأمم في جنيف

من ٢ إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠٠١

المقررة: السيدة فكتوريا ستيبلز (المملكة المتحدة)

المتحدثون:

زمبابوي	زامبيا	فرنسا
الجماهيرية العربية الليبية	جورجيا	الاتحاد الروسي
بنن	الصين	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغربي أفريقيا
تايلند	كندا	

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته. وترسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات مختلف الوفود، باللغة الانكليزية أو الفرنسية، في موعد أقصاه يوم الأربعاء، ١١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8102, *Fax*: (022) 907 0056, *Tel*: (022) 907 5654

بيانات عامة (تابع)

١- ذكر ممثل **زمبابوي** أن بلده سن قانوناً للمنافسة في عام ١٩٩٨، وأنه نتيجة للتجربة المكتسبة في تطبيقه أعدت بعض التعديلات من أجل اعتمادها. وتتناول هذه التعديلات الإشعار بالدمج، وأحكام التمكين من الحيازة والمصادرة، والتركيز، وعلاقة ذلك بسياسة التجارة. أما القضايا التي تعالجها لجنة المنافسة فيتزايد عددها باستمرار. وأعرب عن أمله في أن يتمكن من إبلاغ الأونكتاد بنهاية السنة عن اعتماد هذه التعديلات.

٢- وقال ممثل **الجماهيرية العربية الليبية** إنه لا يوجد في بلده قانون للمنافسة في الوقت الحاضر، وأن هذا الموضوع يلقى اهتماماً متزايداً في وزارة الاقتصاد والتجارة. ودعا الأونكتاد إلى وضع ترتيبات لبناء القدرات في هذا المجال.

٣- وقال ممثل **بنن** إن مشروعاً لاعتماد قانون للمنافسة في بلده كان قد أوقف عندما قرر الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغربي أفريقيا اعتماد نظام مشترك للمنافسة يلغي قوانين المنافسة على الصعيد الوطني، علماً أن بنن عضو في هذا الاتحاد. والمهم لبنِن الآن هو أن تعزز مواردها البشرية بهدف تنفيذ هذا النظام. وأعرب عن تقديره للمساعدة التي يقدمها الأونكتاد في هذا المجال.

٤- ولاحظ ممثل **تايلند** أنه فيما عادت العولمة بمنافع على بلدان عديدة، أدت أيضاً إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عمليات الدمج والحيازة للشركات المحلية. وما لم تنظم الأسواق المحلية تنظيماً مناسباً، فإن الشركات عبر الوطنية القوية ستسارع إلى اجبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية على الخروج من السوق. ومن الضروري وضع قوانين وسياسات للمنافسة بهدف الحؤول دون الآثار السلبية التي يستتبعها التحرير. والتعاون الدولي ضروري في هذا الصدد. واقترح وضع اتفاق نموذجي للتعاون وفقاً لقرار المؤتمر الاستعراضي الرابع. والتعاون ضروري عندما تكون قوانين المنافسة المحلية غير مناسبة: فالتعاون يعزز التنسيق بين القواعد وفي تنفيذها، ومن شأنه أن يشمل التعاون التقني.

٥- وأبلغ ممثل **زامبيا** الاجتماع بأن السنوات الأربع الماضية شهدت زيادة في عدد القضايا التي عالجتها لجنة المنافسة منذ بدء أعمالها. فقد عالجت ما مجموعه ٦٩ قضية في مجال ممارسات مكافحة المنافسة، و٦٤ قضية في مجال الدمج، و١٥ قضية في مجال الاتفاقات الأفقية، و٢٥ قضية في مجال رعاية المستهلك. والتحدي الأكبر الذي يواجه سلطات المنافسة في المنطقة، وبخاصة في زامبيا، هو المقاضاة في قضايا المنافسة. وفي هذا الصدد، طلب إلى الأونكتاد أن يوفد خبيراً في المقاضاة إلى زامبيا للنظر في قضايا المنافسة التي تنتظر البت فيها وتقديم المشورة بشأن طرق المقاضاة. وشكر الأونكتاد لكل ما قام به من عمل في مجال المساعدة التقنية، وأعرب عن تقديره لاعتزام

السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وضع مشروع سياسة للمنافسة للدول الأعضاء في الأشهر الـ ١٢ القادمة.

٦- قال ممثل **جورجيا** إن إدارة مكافحة الاحتكارات في بلده تشرف على تشريعات المنافسة التي تتألف من ثلاثة قوانين اعتمدت في السنوات الأخيرة بشأن النشاط الاحتكاري والمنافسة، وحماية حقوق المستهلك، والإعلانات. وإضافة إلى ذلك، أنشئت لجنتان لتنظيم قطاعي الطاقة والاتصالات. ورغم أن إدارة مكافحة الاحتكارات تشكل جزءاً من حكومة جورجيا إلا أن هذه الحكومة تنظر في إمكانية جعلها إدارة مستقلة.

٧- وأشارت ممثلة **الصين** إلى مشروع قانون للمنافسة تقوم حكومتها بوضع صيغته النهائية ومن شأنه أن يشمل قواعد تتصل بالاحتكارات الإدارية والهيمنة على السوق. وسوف يُدعم تطبيق هذا القانون بقانون لمكافحة المعاملات غير المشروعة. وقد استفادت الصين في إعداد هذا القانون من التعاون الذي أبداه خبراء في المنافسة من بلدان أخرى ومن منظمات دولية. ومطلوب الآن مزيد من التعاون نظراً لوجود حاجة كبيرة إلى التدريب ولأن بلدها سيواجه قريباً مشاكل المرحلة الانتقالية التي تنشأ عن انضمام الصين المقبل إلى منظمة التجارة العالمية.

٨- وجّه ممثل **كندا** انتباه فريق الخبراء إلى الفصل المتعلق بسياسة المنافسة (الفصل الحادي عشر) في اتفاق التجارة الحرة بين كندا وكوستاريكا الذي وقّع مؤخراً. وقدّم هذا الفصل كمثال على اتفاق يمكن إبرامه بين البلدان حتى إذا اختلفت مستويات تطورها الاقتصادي والمؤسسي. ويشكل هذا الفصل إطاراً للبلدان تلجأ إليه في تصميم وتنفيذ وتطبيق قوانين وسياسات المنافسة على الصعيد الوطني أو دون الإقليمي، وكذلك بصدد التعاون والتنسيق فيما بين سلطات المنافسة. ويضم هذا الإطار التزاماً بمبادئ الشفافية، وعدم التمييز، والنزاهة الإجرائية، وآليات للتعاون من أجل المساعدة في نشر المعلومات عن أنشطة مكافحة المنافسة وما يترتب عليها من آثار. ورغم أن هذا الفصل المتعلق بالمنافسة يعكس النية في الاتفاق ككل لإقامة علاقة أوثق بين البلدين، أعرب عن أمله في أن يكون هذا الاتفاق بمثابة مثالٍ مفيد تسترشد به مداولات الفريق العامل لمنظمة التجارة العالمية.

٩- وذكر ممثل **فرنسا** أن برلمان بلده قد اعتمد في شهر أيار/مايو ٢٠٠١ تعديلات لقانون المنافسة الفرنسي تنشئ التزاماً بالإبلاغ المسبق عن الدمج. وزاد البرلمان أيضاً صلاحيات التحقيق زيادة كبيرة فأنشأ فيها برنامجاً للتساهل مع الذين يكشفون عن المخالفات. وإضافة إلى ذلك، اعتمد مفهوم سوء استخدام التبعية الاقتصادية. وعزّزت هذه التعديلات أيضاً صلاحيات مجلس المنافسة في مجال التعاون مع الدول الأخرى واللجنة الأوروبي بشأن مسائل المنافسة وذلك رهناً بشروط السرية وتمشياً مع مبادئ الوفاق الإيجابية.

١٠- أكدت ممثلة **الاتحاد الروسي** الأهمية المتزايدة لسياسة المنافسة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في بلدها. فسلطة مكافحة الاحتكار قائمة منذ ما يزيد على السنة في شكل وزارة مستقلة يرأسها عضو في الحكومة الروسية.

وأولي جلّ الاهتمام مؤخراً للتنفيذ والإصلاح بكفاءة لتشريعات المنافسة التي اعتمدت قبل عشر سنوات. ونظراً إلى حجم البلد أنشئت مؤسسات إقليمية لتنفيذ هـــذا التشريع. وفي عام ٢٠٠٠ وحده عالجت الوزارة أكثر من ٣ ٠٠٠ مطالبة في مجال التركيز الاقتصادي. فهي لم تشرف فقط على تنفيذ التشريعات بل ساهمت أيضاً في تطوير الاقتصـــاد تطويراً يخدم المنافسة. وشاركت في صياغة قوانين اقتصادية وفي إصلاح الاحتكارات الطبيعية في مجالي النقل والطاقة، وكذلك في تنظيم الاستثمارات الأجنبية بهدف ضمان ألا تصبح تشريعات المنافسة حاجزاً في سبيل هذه الاستثمارات. وأولي اهتمام خاص للشفافية في تشريعات المنافسة. وختمت كلمتها بالإشارة إلى الدور الهام الذي يقوم به الأونكتاد ومنظمات دولية أخرى في تطوير قوانين وسياسة المنافسة في بلدها.

١١- وذكر **ممثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغربي أفريقيا** أن لجنة الاتحاد قد اعتمدت مؤخراً نظاماً مشتركاً للمنافسة. والسمة الخاصة لهذا النظام هي إلغاؤه قوانين المنافسة الوطنية في الدول الأعضاء. والمشكلة الرئيسية هي تطوير التعاون مع السلطات الوطنية لتنفيذ هذا النظام. ومن الأولويات تدريب المسؤولين على الصعيدين الوطني والإقليمي قبل بدء نفاذ النظام، وطلب المساعدة من الأونكتاد في هذا الصدد.

— — — — —